الدفاع المشروعة. وذكر، أيضاً، نية بريطانيا تزويد الدول العربية الاخرى بالسلاح، خصوصاً تلك التي ترتبط معها بمعاهدات. وان «هذه الدول العربية زودت البريطانيين بمعلومات كاملة عن وضعها العسكري وخططها المستقبلية، وتعهدت لها عدم استعمال هذه الاسلحة ضد اسرائيل. وقد تأخر الرد البريطاني على الطلب الاسرائيلي للاسلحة، بسبب عدم قيام اسرائيل بتقديم معلومات الى بريطانيا حول وضعها العسكري الراهن وخططها المستقبلية». واعتبر مجلس الامن القومي ان الجهود البريطانية هذه تتماشى مع المصالح الاميركية في المنطقة، واقترح ان يتم تقوية الشرق الاوسط، عسكرياً، للدفاع ضد «العدوان الشيوعي» وان تحصل البلدان المعنية على اسلحتها من دول صديقة، وانه يجب المحافظة على موقع بريطانيا في المنطقة، وتقويته، من خلال الخطط المذكورة، وبالذات التعاون العسكري الانجلو ـ مصري. لذلك، يجب الا تعارض الولايات المتحدة ارسال شحنات عسكرية بريطانية الى مصر والدول العربية الاخرى، في اطار استمرار التعاون العسكري البريطاني ـ العربي. وكذلك استمرار المشاورات مع البريطانيين «الذين زودوا الولايات المتحدة بمعلومات وافية عن كمية، ونوعية، الاسلحة التي ارسلوها، أو ينوون ارسالها الى الدول العربية». ورأى ضرورة اجراء مشاورات مشابهة مع فرنسا للغرض ذاته. واقترح مجلس الامن القومي على الرئيس «النظر، بتعاطف، الى طلبات اسرائيل من الاسلحة اللازمة للدفاع، وبقدر يكفي لاحباط أية نية بالهجوم عليها من الخارج». ودعا المجلس الى قيام بريطانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة، باصدار بيان علني بأنها لن تسمح بتصدير السلاح الى أية دولة لا تقدم تأكيدات رسمية بألّا تقدم على أي عمل عدائي ضد أي دولة مجاورة (المصدر نفسه).

وبالفعل، قام وزراء خارجية الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، اثر اجتماعهم في لندن، بتاريخ ٢٥/٥/١٩٥٠، باصدار بيان حول الشرق الاوسط ، هذا نصه (*National Security Council, Progress Report, 25/8/1950*):

«١ ـ تعترف الحكومات الثلاث بحاجة الدول العربية واسرائيل الى الاحتفاظ بمستوى معيّن من القوات المسلحة، لتأمين الامن الداخلي والحق المشروع للدفاع عن النفس، وليمكنها من القيام بدورها في الدفاع عن المنطقة ككل. وسينظر الى جميع طلبات الاسلحة ومعدات القتال المقدمة من قبل هذه البلدان، في ضوء هذا المبدأ. وبهذا الخصوص، تود الحكومات الثلاث ان تعيد الى الاذهان، وتؤكد، الشروط التي تضمنتها بيانات ممثليها في مجلس الامن الدولي، في ٤/٨/١٩٤٩، حيث اعلنوا معارضتهم تطور سباق تسلح بين العرب واسرائيل.

«٢ ـ تعلن الحكومات الثلاث عن انها تلقت تأكيدات من الحكومات المعنية التي سمحت بتصدير السلاح اليها، بأن الدول المشترية للسلاح لا تنوي القيام بأي عمل عدائي ضد اي دولة اخرى. وسيطلب مثل هذه التأكيدات من اية دولة اخرى تود الحصول على السلاح في المستقبل.

«٣ ـ تنتهز الحكومات الثلاث هذه الفرصة لتعلن اهتمامها العميق ورغبتها في المحافظة على السلام والاستقرار في المنطقة، ومعارضتها التامة لاستعمال القوة، أو التهديد بها، من قبل أي من دول المنطقة. واذا وجدت هذه الحكومات ان اي دولة تعد لانتهاك الحدود، أو خطوط الهدنة، فانها، بموجب التزاماتها كاعضاء في الامم المتحدة، ستتخذ اجراءات عاجلة من داخل، ومن خارج، الامم المتحدة لمنع هذا الانتهاك».

بهذا الاعلان الذي اعطت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا لنفسها الحق في التدخل في الشرق الاوسط للحفاظ على حدود الدولة الصهيونية انقضى فصل مأساوي من تاريخ فلسطين والشرق الاوسط. وفيه سعت الولايات المتحدة، بنجاح، الى انتزاع شرعية دولية للمشروع الصهيوني في فلسطين، مروراً بانشائه وتوسعه، وحتى استقراره.

عبدالرحيم شطناوي